تحقيق

تريز الخوري
khourytherese@hotmail.com

مستقبل أماكن ركن السيّارات في بيروت مشاريع لتخفيف الإزدحام وخفض التكدّس

يعتبر تنظيم مواقف المركبات من الحلول الحيوية للتقليل من الزحمة المرورية وتحسين سير حركة السيارات مما يؤدي الى توفير مساحات كافية للوقوف، ويعزز الامان والراحة للمواطنين. كما يساعد في خفض التلوث البيئي، ويشارك في الاستخدام الامثل للموارد، ويساهم في تحسين الاقتصاد المحلي من خلال سهولة الوصول الى المرافق التجارية والخدماتية

تعاني شرائح المجتمع من تزايد عدد السيارات والصعوبات المرتبطة بالتنقل، كما تواجه ازمة حقيقية تتعلق بتوفير المواقف الكافية والامنة. ففي ظل النمو السكاني المستمر، وارتفاع معدلات تملك السيارات الخاصة، اصبحت مشكلة المواقف من ابرز القضايا التي تقلق الناس. اضافة الى ذلك، يعاني الاهالي من نقص اماكن ركن المركبات في بعض المناطق الحيوية، كوسط المدينة والنواحي المحيطة بالمؤسسات الحكومية والمرافق العامة، كذلك تؤثر هذه الازمة سلبا على الحركة عموما.

في هذا السياق، قررت بلدية بيروت اتخاذ خطوات جادة لتحسين الوضع، من خلال تعديل اسعار ورسوم المواقف العامة وتنظيمها. فقد اصدر المحافظ القاضي سهيل عبود قرارا جديدا تضمن تعديل التعريفات بهدف تحسين جودة الحياة وتنظيم الاسعار بما يتماشى مع الظروف الاقتصادية. "الامن العام" حاورت رئيس بلدية بيروت عبدالله درويش ورئيس لجنة التخطيط والاشغال في المجلس البلدي المهندس محمد فتحة ومدير مصلحة المؤسسات المصنفة باسم عويني.

درويش: ننظم المواقف خدمة للمواطن

■ ما هي رؤية بلدية بيروت بالنسبة الى تنظيم مواقف السيارات في المدينة، وما هي الخطط لمواجهة هذه المشكلة؟

□ تعتبر اشكالية تنظيم المواقف في العاصمة من القضايا الاساسية التي تؤثر بشكل كبير في المدينة، خاصة في ظل التطور العمراني السريع والزيادة الملحوظة في اعداد السيارات. نظرا الى هذه التحديات، عملت البلدية على دراسة شاملة للمشكلة بهدف ايجاد حلول مبتكرة. وقد تضمنت اعداد دفتر شروط دقيق للمزايدات، وذلك بهدف الترتيب وضمان وجود اماكن شاغرة لتلبية الناس. كما تم تحديد معايير

رئيس بلدية بيروت عبدالله درويش.

السلامة العامة والاحتياجات الفعلية للمواطن لأن الهدف الرئيسي هو التحسين بحيث لا يضطر الفرد للبحث يوميا عن مكان مناسب للوقوف. نحن ندرك تماما ضرورة التغييرات الجذرية، فنسعى لإحداث نقلة نوعية في الخدمات المقدمة من خلال الكفاية لضمان الراحة وتقليل الاختناقات. نحن نعمل على تعزيز الاجراءات المتعلقة بتوظيف التكنولوجيا الحديثة للمراقبة. من خلال هذه المبادرات، نهدف الى احداث التوازن بين التوسع العمراني وحركة السير، مما يجعل التنقل اكثر سلاسة وامانا للجميع.

> **نسعى الى توفير المزيد من الاماكن لركن السيارات**

■ هل ستكون مواقف السيارات فوق الارض أو تحتها؟ وكيف ستكون الاسعار؟

□ سيتم انشاء اماكن جديدة في العديد من المناطق الحيوية التي تشهد كثافة مرورية عالية، وستعتبر جزءا من المشاريع الحديثة خاصة في المراكز التي يعاني فيها السكان والزوار من صعوبة في ركن سياراتهم. اما بالنسبة الى الاسعار فتحدد بناء على عوامل عدة مثل الموقع، والمنطقة ومدة الانتظار، لكنها ستكون معقولة ومتوافقة مع القدرة الاقتصادية للناس. اود ان اشير ايضا الى اننا نعمل على تأمين الراحة لأهلنا لكي يشعروا بالامان والاستقرار.

■ ما هو نظام التطبيقات الذي سيعتمد لتحديد الاماكن؟

□ من الصعب معرفة اين يمكن ركن السيارة بسهولة لذا، فان التطبيقات المزمع اعتمادها ستكون على الهاتف المحمول. هذا سيسهل تحديد النقاط المتاحة في المنطقة، وسيقوم بتنظيم الوقت وستسير الامور بسلاسة، حيث ستكون كل التفاصيل مرتبة بدقة. كما ستنفذ الخطوات وفق خطة محكمة، بشكل منظم، ما يضمن تحقيق الاهداف من دون اي فوضى.

فتحة: البارك ميتر يوفر الايرادات المالية

■ ما هي التفاصيل المتعلقة بتطبيق نظام "البارك ميتر"؟

□ يعتبر "البارك ميتر" نظاما لادارة مواقف السيارات، وقد بوشر تطبيقه عام 2010، حيث كانت شركات خاصة مسؤولة عن تشغيله بموجب عقد مع بلدية بيروت وهيئة ادارة السير. مع انتهائه عمت الفوضى، فاصدر محافظ بيروت عام 2019 قرارا دعا فيه المواطنين الى التوقف عن دفع الرسوم بسبب انتهاء العقد وعدم وجود بديل. نظرا الى الحاجة الملحة اليه اليوم، بدأت البلدية وضع خطة جديدة لاستخدام التقنيات الحديثة في ادارة المواقف بشكل اكثر فعالية، حيث سيتم تقسيم بيروت الى مناطق متعددة وتلزيمها لشركات مختلفة لتعزيز التنافس وتحسين الخدمة. النظام الجديد سيشمل استخدام برامج الهاتف المحمول والموقع الالكتروني، كما ان الهدف الاساسي من اعادة تطبيقه هو توفير الايرادات المالية، حيث يمثل خطوة مهمة نحو مواكبة الحداثة في تنظيم حركة المرور. لا بد ان اشير الى اننا قطعنا شوطا في اعداد دفتر شروط الخاص بالتلزيم تمهيدا لإجراء مناقصة، حيث يفترض بالشركة الفائزة ان تكون متخصصة بصيانة الماكينات التي ستتمتع بمواصفات عصرية، ونعزو اعادة تفعيل البارك ميتر الى معاناة اصحاب السيارات مع "الفاليه باركينغ"، فما نقوم به نحن اليوم يؤمن الرفاهية وينهي الاحتكار. ◄

■ ما هي ايجابيات انطلاقه وبماذا نعد المواطن؟

□ اؤكد ان نحو 70 شركة "فاليه باركينغ"، غالبيتها غير مرخص لها تختار من الشوارع المكتظة بالمطاعم مركزا رئيسيا لها. مقدمو هذه الخدمة يعرّفون عن انفسهم بأنهم يساعدون الزبون في مقابل رسم مالي، الا ان الامور تحولت الى استقواء. لذا لا بد من منع الاستفراد بالناس، اضافة الى ان الرسم الذي تفرضه هذه الشركات يختلف بين ساعات النهار وساعات الليل، ويتفاوت وفقا لنوع السيارة التي تعكس حالة صاحبها الاجتماعية والمادية. فجهاز "بارك ميتر" من الحلول الذكية والفعالة التي تستخدم لتنظيم مواقف السيارات في المدن، وتعمل على تحسين الامور والتقليل من الازدحام، مما يتيح للسائقين العثور على توفير مساحات لركن السيارات بكل يسر. هكذا يصبح من السهل تحديد فترات محددة لوقوف المركبات وفقا للوقت المدفوع، مما

سنمنع الاشخاص من احتكار المواقف

رئيس لجنة التخطيط والاشغال في المجلس البلدي المهندس محمد فتحة.

عويني: اعددنا دراسة شاملة لاصدار التراخيص

■ ما هي الاجراءات المتبعة من البلدية لإصدار تراخيص لمواقف السيارات؟

□ نتبع خطوات محددة ونبدأ بإعداد دراسات فنية لتعيين المناطق الاكثر اكتظاظا، من خلال تقييم الوضع الحالي لمواقف السيارات، والاطلاع على البيانات الخاصة بالحركة المرورية وكثافة السكان في كل منطقة. بعدها نقوم بتحديد المناطق التي ستخضع لنظام "البارك ميتر" بشكل رئيسي، ويتم تقسيمها الى زونات متعددة يحفز التناوب ويمنع احتلال الموقف لفترات طويلة من دون مقابل. كما يعمل الجهاز على تعزيز الكفاية والقدرة على استغلال المساحات المتاحة بذكاء. فبدلا من ترك السيارات في المكان نفسه اليوم بكامله، قد يساعد نظامنا في توفير المزيد من الاماكن. كما انه يساهم بشكل كبير في تقليل الفوضى الناجمة عن الوقوف العشوائي، مما يؤدي الى تمويل مشاريع البنى التحتية وتحسين الخدمات العامة في المنطقة. هذه الإيرادات، يمكن ان تعمل على تطوير الطرق وتحسين المساعدات، كما يضمن ايضا التزام القوانين ويقلل من الفوضى العارمة، كالأماكن التي توجد فيها اشارات تمنع الوقوف او الانتظار. كذلك يعزز العدالة والمساواة، مما يحسن التجربة العامة للسائقين والمواطنين على حد سواء.

■ هل انتم في صدد التحضير لاطلاق هذا المشروع قريبا؟

□ ما اريد التركيز عليه هو اننا اعددنا الخطط اللازمة وسنعود بالفائدة على النشاط الاقتصادي في المناطق التجارية، مثل الشوارع التي تضم المصارف والمحلات التجارية، حيث سيتمكن الجميع من ايجاد اماكن لسياراتهم بسهولة اكبر، مما يساهم في زيادة الحركة التجارية. اضافة الى ذلك، سيكون للنظام دور ايجابي في تقليل التلوث البيئي والضجيج غير المحتمل، مما يحسن طريقة العيش بشكل عام. لكن تطبيقه يتطلب وضع مخطط توجيهي شامل لتلبية المتطلبات ومراعاة السلامة العامة.

مع مراعاة بعض الحالات، مع تخصيص بعض الاماكن كمواقف خاصة للسكان، كما سيتم تحديد الرسوم بناء على الموقع (مثل الاحياء السكنية في مقابل الاحياء التجارية). كذلك تقوم البلدية باصدار تراخيص

لمواقف السيارات بناء على تقييماتها وقد تكون مرتبطة بالمركبات الخاصة، علما ان عملنا يراعي دفتر الشروط التي تم تقديمه، كما يتضمن تصاميم الابنية وتحديد عدد السيارات لكل نوع بناء على مساحة المبنى. على سبيل المثال، يجب تخصيص سيارة واحدة لكل مسكن لا تزيد مساحته عن 125 م^2، بينما يختلف العدد في اماكن اخرى مثل الفنادق والمطاعم والمدارس بناء على المساحة وعدد الغرف او المقاعد. اما اذا كانت المساحات صغيرة وتحول الطرق الضيقة دون تأمين مرآب، فيمكن استبداله برسم خاص وفقا لقانون البناء، كما سيتم تحديد هذه المعايير من المجلس الاعلى للتنظيم المدني. اضافة الى ذلك، يجب ان يكون الموقف الخاص بالسيارات متوافقا مع المواصفات الفنية المحددة مثل المسافات بين السيارات، المساحة المخصصة لكل موقف، المنحدرات الخاصة بالدخول والخروج. كما يشترط ان يتضمن ملف رخصة البناء ايضا خرائط توضح تفاصيل المواقف والممرات، ويعد انشاء المرآب الزاميا في جميع الحالات. اضافة الى اصدار التراخيص، يتضمن عملنا ايضا مراقبة تطبيق النظام عبر فرق خاصة لمنع اي استغلال من المزمع ان يقوم به بعض الاشخاص غير المعنيين. وقد نعمل على اعتماد كاميرات او آليات مساعدة، مثل الدوريات او فرق التفتيش التي تحرر المخالفات في حال وجود انتهاكات. سنسعى دائما الى تعزيز الشفافية في تعاملاتنا، من خلال الاعلان عن اي تحديثات او تغييرات في نظام التراخيص عبر وسائل الاعلام او من خلال قنواتنا الالكترونية، ليكون المواطن على دراية تامة بكيفية الحصول على التراخيص بشكل قانوني.

■ كيف سيتم احتساب ساعات الوقوف ووفقا لأي آلية؟

□ في اطار تنظيم مواقف السيارات للعموم، نلزم المستثمرين بتسليم الزبائن ايصال رسمي (قسيمة) يتضمن التعرفة القصوى المحددة حسب نوع الموقف (مكشوف او

مدير مصلحة المؤسسات المصنفة باسم عويني.

رخصة الموقف الزامية وتخضع للقوانين

مسقوف)، اضافة الى وقت دخول السيارة وخروجها، ليتم احتساب عدد الساعات والمبلغ المطلوب. كما نؤكد على ان الاشتراكات الشهرية للزبائن تكون بنسبة 50% من القدرة الاستيعابية للمواقف. ونمنح المشغل مهلة 15 يوما للامتثال لهذه الاحكام، بما في ذلك اعتماد وثيقة اثبات الدفع، بينما نعطي المواقف غير المرخصة مهلة 3 اشهر للتقدم بهدف الحصول على ترخيص. اود ان اؤكد ان اي مخالفة لهذه الاحكام تعرض صاحبها للملاحقة. كذلك تراقب البلدية تنفيذ هذه القرارات، ويتم الغاء اي اجراء سابق يتعارض مع مضمون توجهاتنا. وكانت دائرة العلاقات العامة قد نشرت بيانا صادرا عن محافظ بيروت القاضي مروان عبود، يحمل الرقم 70/ب في 31 كانون الثاني 2025، جاء استجابة لضرورات المصلحة العامة، بناء على القرار رقم 1021 الصادر في 1 تشرين الثاني 2023.

■ ما هي الاسس التي استندت اليها التسعيرة الجديدة؟

□ تم تعديل التعرفة القصوى، التي تختلف حسب نوع الموقف (مكشوف او مسقوف) ومدة الوقوف. بالنسبة الى المواقف المكشوفة (ارض ضمن عقار غير مبني)، فان التعرفة من صفر الى 3 ساعات هي 200,000 ليرة لبنانية، ومن 3 الى 8 ساعات تكون 350,000 ليرة، اما من 8 الى 24 ساعة فتصل الى 450,000 ليرة. بالنسبة الى الاشتراك الشهري في المواقف المكشوفة، فان التكلفة هي 3,600,000 ليرة لبنانية. نعود الى المواقف المسقوفة (سفلية وعلوية ضمن عقار مبني)، فان التعرفة من صفر الى 3 ساعات هي 300,000 ليرة لبنانية، ومن 3 الى 8 ساعات تكون 450,000 ليرة، بينما من 8 الى 24 ساعة 550,000 ليرة. اما الاشتراك الشهري في المواقف المسقوفة فيبلغ 4,500,000 ليرة لبنانية. كما تشمل الرسوم ايضا خدمة تسلم وتسليم السيارة عند المدخل في حال وجودها، اضافة الى الضريبة على القيمة المضافة.